مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي
ISSN 1112-9255
المجلد8، العدد 03 – ديسمبر 2021

OEB Univ. Publish. Co.

دور الفضاء العمومي الافتراضي في تشكيل اتجاهات الرأي العام الطلابي في الجزائر
-استفتاء تعديل الدستور 2020 أنموذجا-

The Role of Virtual Public Sphere in Shaping the Algerian Student's Public Opinion
The Constitutional Amendment of 2020 as a Model

د. نبيلة جعفري*، جامعة أم البواقي، الجزائر.
djaafrinabila@outlook.fr

تاريخ التسليم:(2020/10/27)، تاريخ المراجعة:(2021/03/01)،تاريخ القبول:(2021/04/11)

ملخص :

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور الفضاء العمومي الافتراضي في الجزائر في تشكيل اتجاهات الرأي العام، منطلقة من الإشكالية الآتية: ما هو دور الفضاء العمومي الافتراضي في تشكيل اتجاهات الرأي العام لدى الطلبة الجزائريين نحو استفتاء تعديل الدستور2020؟ وللإجابة على هذه الإشكالية أجرت الباحثة دراسة ميدانية على عينة من الشباب الجامعي، قدر حجمها بـ121 مفردة، معتمدة على المنهج المسحي، مستخدمة أداة الاستبيان لجمع البيانات، لتتوصل إلى أهم النتائج الآتية: أغلبية المبحوثين تمكنوا من تشكيل رأي عام نحو الاستفتاء بعد مناقشاتهم عبر فضاءاتهم الالكترونية، وأبدوا موقفا إيجابيا نحو المشاركة الفعلية في هذا الاستفتاء.

الكلمات المفتاحية: الفضاء العمومي الالكتروني، الرأي العام، الرأي العام الالكتروني، قياس الاتجاهات.

Abstract :

This study aims at investigating the role of the Algerian virtual public opinion of the topic framed in the following research question: What is the role of the virtual public sphere in shaping the Algerian students' public opinion towards the election of the constitution amendment of 2020?
In order to answer this, I, the researcher, have conducted a field study over a sample estimated to 121 university students, based on the survey method, using a questionnaire to collect data.
The results were as such: The majority of respondents were able to form a public opinion towards the amendment when they discussed it; hence, they showed positive attitude towards voting.

Keywords: electronic public sphere, public opinion, electronic public opinion, attitude scale.

* **المؤلف المراسل: د. نبيلة جعفري، الإيميل: a.nechad@univ-dbkm.dz**

مقدمة:

فرضت منصات الفضاء العمومي الافتراضي تواجدها ضمن الفضاء العمومي، وقوتها في التأثير على الرأي العام لمستخدميها في مختلف القضايا، وخاصة قضايا الشأن العام، مما جعلها فاعلا أساسيا يحسب له أصحاب القرار حسابا قبل اتخاذ خطوات التنفيذ، كما هو الحال في موضوع التعديل الدستوري في الجزائر لسنة 2020؛ حيث اطلع الجزائريون نخبا وأحزابا ومجتمعا مدنيا ورأيا عاما على مسودة الدستور، التي أفرجت عنها لجنة الخبراء المعينة من قبل السلطة الجزائرية، أين تباينت ردود الفعل الأولية عليها بين مرحب، ورافض، ومتردد في الرفض والقبول لها، وانخرط الجميع في مناقشتها عبر مختلف الفضاءات العمومية، ووسائل الإعلام التقليدية وكذا فضاءات التواصل الالكترونية، واستمر النقاش حتى بعد مصادقة البرلمان على المسودة. ويكمن الرهان الأساسي في هذا النقاش العمومي في تفعيل دور المواطن في العملية السياسية قبل الاستفتاء الشعبي بشأن التعديل الدستوري لاحقا، ويعد تفعيل هذا الدور جزء من تكريس الحق الفردي في الاعتراف بالرأي والتعبير عنه.

أولا: إشكالية الدراسة وإجراءاتها المنهجية:

1- إشكالية الدراسة:

شهد المجتمع الجزائري تحولا في مجال الديمقراطية والممارسة السياسية، وأيضا فيما يتعلق بممارسات الأفراد باستعمال وسائل الإعلام التي أتاحت الفرصة لنقل معطيات الواقع المعاش، مثل ما قام به الإعلام الجديد، الذي جعل الفاعل الاجتماعي افتراضيا، يملك حق التعبير عن مختلف اهتماماته؛ فعلاقة الحقل السياسي وممارسات الأفراد التي تترجم في سلوكيات خلال الفترات الانتخابية، والحقل الإعلامي –المقصود به الفضاءات الالكترونية– أنتجت لنا تمظهرات في الفضاء العمومي الافتراضي، غير أنها ظلت ولفترات طويلة حبيسة شاشة الوسيط الالكتروني وصفحات الفيسبوك أو أي منصة تواصل أخرى. واعتبرت فضاءات بعيدة عن أي منهج منظم مقارنة بدول أخرى شكلت فيها هذه الفضاءات مرآة تترجم نبض الشارع، وصوت جماعات عريضة من المجتمع. إلى أن عرفت الجزائر منعرجا حاسما في تاريخها، اصطلح عليه إعلاميا وشعبيا بالحراك الشعبي السلمي سنة 2019، نتج عنه تغيير سياسي رافقته تغييرات في مختلف المجالات، ومنها كيفية التفاعل مع هذه الفضاءات التي سمحت للشباب الجزائري بإبراز إبداعاته التأثيرية القوية غير المعهودة، مما جعل منه سلطة خامسة أكثر تأثيرا وفعالية في المجتمع.

وبالتالي أصبح الفضاء العمومي الافتراضي متنفس الأفكار والتعبير عن الآراء للجزائريين، من خلال النقاشات والحوارات التفاعلية، فقد أصبح حتمية واقعية يتطلب التعامل معه بجدية كعنصر فاعل في صناعة الحدث ونقله، ومظهرا من مظاهر التكامل مع الإعلام الرسمي والسلطة السياسية في معالجة القضايا، وفي مقدمتها التعديل الدستوري الذي يمكن اعتباره الموضوع السياسي الأبرز في الآونة الأخيرة، والذي يستوجب امتلاك رؤية شاملة وكاملة لكل عناصره، فمناقشة القضايا السياسية لم تعد حكرا على

النخب السياسية في المجتمع، بل تتخطاها لعامة الشعب بفضل الفضاء العمومي الافتراضي، الذي أصبح ينافس الإعلام الرسمي بالطرح والتحليل والنقاش في تشكيل الرأي العام. وهذا ما وضعنا أمام موضوع اتصالي، تفاعلي، تشاركي، سياسي راهن ارتأينا التطرق إليه بالدراسة الأكاديمية، وذلك من خلال إجراء دراسة ميدانية على عينة من الشباب الجامعي لمعرفة دور هذه الفضاءات الافتراضية في تشكيل الرأي العام لدى الطلبة الجزائريين نحو تعديل الدستور، وعليه تتلخص **إشكالية هذه الدراسة** في التساؤل الرئيس الآتي: ما هو دور الفضاء العمومي الافتراضي في تشكيل اتجاهات الرأي العام لدى الطلبة الجزائريين نحو استفتاء تعديل الدستور نوفمبر 2020؟ ويندرج تحت هذا التساؤل **تساؤلات فرعية** كالآتي:

- ما هو دور الفضاء العمومي الافتراضي في تفعيل المشاركة السياسية للشباب الجزائري عينة الدراسة؟
- هل يعزز الفضاء العمومي الافتراضي المشاركة السياسية للمبحوثين؟
- ما هي مواقف المبحوثين من المشاركة في استفتاء تعديل الدستور 2020؟
- ما مدى اعتماد المبحوثين على الفضاء العمومي الالكتروني في تشكيل آرائهم نحو استفتاء تعديل الدستور 2020؟
- ما هي الأساليب المستخدمة من قبل المبحوثين للمشاركة برأيهم حول موضوع الاستفتاء عبر الفضاء العمومي الافتراضي؟

وتتجلى **أهمية** الدراسة في كونها تتطرق لأحد أكثر المواضيع جدة في أدبيات بحوث علوم الإعلام والاتصال بصفة خاصة، وبحوث العلوم الإنسانية بصفة عامة، ألا وهو الفضاء العمومي الافتراضي، الذي يكتسب أهمية خاصة في ظل تشنج الفضاء العمومي التقليدي، وترهل الفعل السياسي الكلاسيكي، وعزوف مختلف الشرائح الاجتماعية عن المشاركة السياسية. وكذلك من اختيارها لفئة الشباب الجامعي؛ حيث تعد هذه الفئة من الطبقات الاجتماعية المثقفة، والتي من المفروض أن تتمتع بثقافة سياسية، وبهذا الشكل تكون لديها القدرة على الاختيار والمفاضلة واتخاذ القرار على أسس واقعية ومنطقية.

و**تهدف** هذه الدراسة أساسا إلى معرفة دور الفضاء العمومي الافتراضي في الجزائر في تشكيل اتجاهات الرأي العام الطلابي نحو استفتاء تعديل الدستور 2020.

2- الإجراءات المنهجية:

من أجل الإجابة على إشكالية هذه الدراسة، قامت الباحثة بإجراء دراسة ميدانية بجامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، معتمدة على **منهج** المسح، على **عينة** عمدية قدر حجمها بـ121 طالبا، شكلت الإناث نسبة الأغلبية من مجموعها؛ حيث قدرت نسبتها بـ53.72%، في مقابل 46.28% من الذكور.

ويعزى هذا الاختلاف إلى تعداد الطالبات الذي يفوق الطلبة في التعداد العام لطلبة الجامعة، وكذلك إلى ظروف توزيع الاستمارات ووقتها؛ حيث تزامن التوزيع مع تواجد الطلبة في الجامعة في ظروف استثنائية (جائحة كورونا)، تطلبت تواجدهم عبر دفعات، وبأعداد قليلة فرضتها الإجراءات الاحترازية ضد انتشار الوباء، وما لاحظناه تفوق حضور العنصر الأنثوي على العنصر الذكوري في هذه الفترة.

كما أوضحت النتائج تقارب نسب مختلف التخصصات التي يدرسها المبحوثون، حيث قدرت نسبة طلبة علوم الإعلام والاتصال بـ28.91%، ونسبة طلبة علم النفس بـ25.62%، ونسبة طلبة اللغة الفرنسية بـ23.96%، وطلبة اللغة الإنجليزية بـ21.48%. وتعزى تلك النتائج إلى عامل الصدفة في التوزيع.

وتم توظيف استمارة الاستبيان كـ**أداة لجمع البيانات**، وقد احتوت على ثلاث محاور أساسية هي:

1- الفضاء العمومي الافتراضي وتفعيل وتعزيز المشاركة السياسية للمبحوثين، واحتوى على 7 أسئلة.

2- مواقف المبحوثين من المشاركة في استفتاء تعديل الدستور، واحتوى على 7 عبارات.

3- اعتماد المبحوثين على الفضاء العمومي في تشكيل آرائهم نحو استفتاء تعديل الدستور، واحتوى على 8 أسئلة.

وتم توزيع 150 استمارة، غير أننا لم نتمكن من استرجاعها كلها، وبعد الفرز المنهجي لها اكتفينا بـ121 منها، وذلك في الفترة من 11 إلى 15 أكتوبر 2020، تزامنا مع بداية الحملة الانتخابية للاستفتاء، وقبل يوم الاقتراع المقرر في الفاتح من نوفمبر من نفس السنة.

ثانيا: التأطير النظري للدراسة:

1- من الفضاء العمومي إلى الفضاء العمومي الافتراضي:

1.1- مفهوم ونشأة الفضاء العمومي:

عرف "هابرماس" المناخ أو المجال بأنه "مجتمع افتراضي أو خيالي ليس من الضروري تواجده في مكان معروف أو مميز، فهو يتكون في الأساس من مجموعة من الأفراد لهم سمات مشتركة، يجتمعون بعضهم ببعض كجمهور، لكي يقوموا بوضع وتحديد احتياجات المجتمع من الدولة. ويعتبر المجال العام مصدرا لتكوين الرأي العام، وهو يتطلب شرعية السلطة لتفعيل أي ديمقراطية، فهو يبرز الآراء والاتجاهات من خلال السلوكيات والحوار" (تواتي، مالفي، 2013، ص.30). وحسب موسوعة النظرية الاجتماعية فإن المجال العام هو ذلك الفضاء المرتبط بالحوار الفكري حول السياسة والشؤون العامة، ويشكل ساحة للمشاركة السياسية، وتشكيل الآراء والأفكار، وأشكال الخطاب الأخرى. فهو يتجسد كساحة يأتي إليها الأفراد من أجل الدخول في حوار وجدل حول الأفكار المرتبطة بالدولة أو السياسة(International Encyclopedia of the Social Sciences. Public Sphere، تم استرجاعها في تاريخ 2020.10.02 ، من موقع www. Encyclopedia.com).

وأشار "هابرماس" إلى أن نجاح الفضاء العمومي يعتمد على: مدى الوصول والانتشار، درجة الحكم الذاتي (المواطنون يجب أن يكونوا أحرارا)، الفهم والثقة والوضوح في المضمون الإعلامي، وجود سياق اجتماعي ملائم، المساواة بين الأفراد في المشاركة عبر الفضاء العام.

وقد أخذ باحثون معاصرون هذا المفهوم، وأعطوه تواجدا ضمن وسائل الإعلام الجماهيرية وغيرها، أمثال "برنار مياج" الذي أرسى دعائم هذا المفهوم في قلب علوم الإعلام والاتصال، بعد أن كان مرتبطا حسبه لفترة طويلة بالسياسة والفلسفة، وهو يرى أنه مفهوم اتصالي بحت، وهو لا ينطبق على المجتمعات ذات النظام الديمقراطي وحسب، وإنما يمكن أن يتواجد في كل المجتمعات بدلالات مختلفة حسب الدول، فالمفهوم غير متجانس حسبه، وهو يرى أنه نتيجة بناء اجتماعي يتجسد من خلال علاقته بالمجتمعات التي يتطور فيها، وهو يعتبر الفضاء العمومي منطق أو عقلانية اجتماعية للاتصال، من خلال اعتماده على نظرية الفعل الاجتماعي التي تجد لها مكانا في الفعل الاتصالي (بن عياش، 2016، ص.13).

2.1- الفضاء العمومي الافتراضي:

ساهمت الثورة الاتصالية والتكنولوجيا الجديدة لوسائل الإعلام الالكترونية وعلى رأسها الانترنت في ظهور فضاء عام اجتماعي جديد، يخضع لمثالية "هابرماس" إلى حد كبير حيث القضايا العامة ومعارضة النظم السياسية التي ينتمون إليها، وهو ما يطلق عليه البعض الفضاء المعلوماتي. وإذا كان الفضاء العمومي كما تحدث عنه "هابرماس" يعني ذلك المجال الذي يتم فيه التحاور والمناقشة وتبادل إمكانية التواصل والتفاعل لمناقشة قضايا مجتمعهم المختلفة، فإن فضاءات الانترنت الاتصالية تعد تجسيدا فعليا لما تحدث عنه "هابرماس"، وبالخصوص فضاء التدوين الذي ينتعش بالحوارات والنقاشات العديدة بين أطراف وشرائح من المجتمع، بدءا من المواطن العادي والصحفي، وصولا إلى السياسي، وهو ما يجعله وفقا للباحثين يعتبر الفضاء الأمثل الذي يجسد الفضاء العمومي(صغير عباس، 2018، ص.121).

لقد حاول الباحثون استكشاف الإمكانات التي قد تحملها وسائل الإعلام الجديدة للفضاء العمومي والديمقراطية من خلال استخدام مصطلح "الفضاء العمومي الافتراضي"، الذي يعرفه "بينكلر Benkler" بتحول الفضاء العمومي من التماثل إلى الرقمية، مما أتاح للأفراد والمجموعات المختلفة بإنتاج، ونشر، وتداول المعلومات والأفكار بهدف الفعل السياسي والمدني، ومن خلال ذلك يتم تعطيل سلطة وسائل الإعلام. كما يرى باحثون آخرون مثل "كاستلز Castells" أن الفضاء العمومي الافتراضي يمكن أن يؤدي إلى ظهور فضاء عمومي عابر للأوطان عندما تتدفق الأفكار – بقدر كبير من السرعة– بين المنتجين والموزعين والجمهور، على المستوى المحلي، الوطني، الإقليمي والدولي(بن بوزيان، 2017، ص.78).

وفي السنوات الأخيرة، تم تغيير مركز النقاش من الانترنت كفضاء عمومي افتراضي جديد إلى مواقع التواصل الاجتماعي كفضاء عمومي جديد. حيث يؤكد المتفائلون أن المميزات والأدوات التي

تقدمها مواقع التواصل الاجتماعي تسهل التواصل بين الأفراد، وربما تكون أفضل وسيلة لتحقيق فضاء عمومي افتراضي حقيقي بالمقارنة مع الوسائل التواصلية السابقة. ولكن هناك من يرى عكس ذلك تماما؛ أي أن مواقع التواصل الاجتماعي تساهم في انهيار الفضاء العمومي، ونستطيع تلخيص أهم الأسباب التي تؤدي إلى ذلك في النقاط الآتية(بن بوزيان، 2017، ص.78):

أولا: الصعود المتزايد للفضاء الخاص، والنظر للحياة العامة بواسطة التجربة الشخصية، ثانيا: الطبيعة التشاركية المفتوحة للانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي يمكن أن تؤدي إلى الفوضى بسبب غياب قواعد نموذجية للسلوك، ثالثا: انتشار المحتوى الذي لا يمكن الاعتماد عليه عبر الانترنت، رابعا: الرقابة، خامسا: أصبحت الانترنت مساحة مهمة لنشاط الشركات الرأسمالية، وأخيرا: غياب الحوار الموسع والنقاش النقدي(جوهر الفضاء العمومي) في معظم الأحيان عبر الانترنت.

ويتميز الفضاء العمومي الافتراضي ببعض **الخصائص** عن الفضاء العمومي التقليدي، وفق المستويات الآتية(حمزة، 2015، ص.228):

1- إعادة تشكيل الحدود بين العام والخاص: مواقع الانترنت أصبحت تمثل فضاءات لبناء الهوية الفردية، ولاستعراض الذات في المجال العمومي يطل من خلالها الناس على العوالم الذاتية للآخرين، هذا التداخل بين العوالم الذاتية الخاصة والعوالم الخارجية يؤدي إلى إعادة تشكيل المعايير الثقافية التي تحدد الخصوصية والذاتية في المجتمعات العربية خاصة.

2- أشكال جديدة من الفعل الاجتماعي: سمحت مواقع الانترنت للنخب السياسية المهمشة بتجاوز آليات تغييبها من المجال العمومي التقليدي الذي تسيطر عليه الدولة، وشكلت فضاءات يحكمها الانسجام الفكري تنتج مضامين سياسية وثقافية.

3- جماليات جديدة: تتجلى في الفضاء العمومي الافتراضي العوالم الذاتية والآراء والأفكار ذات العلاقة بالشأن العام، وتتجلى هذه الجماليات الجديدة في الطرق التعبيرية للمستخدمين من صور ونصوص وفيديوهات.

4- المستخدم المبتكر: تحول الجمهور في الفضاء العمومي الافتراضي إلى جمهور مبتكر للمضامين، ولم يعد إنتاج الخطابات محتكرا على نخبة معينة، كما هو الشأن في الفضاء العمومي التقليدي.

5- نخب جديدة: أفرزت مواقع الانترنت نخبا جديدة تتكون من المدونين ومشرفي الصفحات على مواقع التواصل الاجتماعي يسيطرون على النقاش ويديرونه.

3.1- الفضاء العمومي الافتراضي الجزائري:

تاريخيا، تجلى الفضاء العمومي في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي من خلال الأحزاب السياسية باختلاف توجهاتها الإيديولوجية، التي استمرت في تكوين الرأي العام عن طريق الحلقات والنوادي والصحف. وبعد الاستقلال، تراجع الأمر بغلق السلطة السياسية لمنافذ الفضاء العمومي آنذاك، إلى غاية تعديل الدستور لسنة 1990، والذي ساهم في إعادة تجديد ذاك الفضاء. وبعد مخاض عسير، جاء

اقتصاد السوق لينظم المجتمع، ويجعله يتدارك الفجوة من خلال مشاركته السياسية عن طريق نخبه الممثلة له، تماشيا مع الطرح الذي يقول أن الدول المعاصرة تقوم على رفع كل الضغوطات المتركزة على إيديولوجيا اجتماعية بإرساء قيم مبنية على الاتفاق. مثل هذا الطرح يتقارب مع هابرماس من باب أن التبرير الإيديولوجي للدولة الحديثة عليها أن تضمن الحرية والأمن للأفراد على اختلاف مشاربهم السياسية والثقافية والفلسفية(إمكانية تأسيس فضاء عمومي بالجزائر وفق المنطق النظري والتطبيقي لهابرماس، تم استرجاعها في تاريخ 2020.12.20 ، من موقع https://ouvrages.crasc.dz).

وحاليا، وفي دراسة للباحث "هواري حمزة" كان قد توصل فيها إلى عدة خصائص للفضاء العمومي الجزائري عدّدها في(حمزة، 2015، ص.230):

- بروز نخب شبانية جديدة تتمثل في المشرفين على كبرى الصفحات التي تدير النقاش على شبكات الانترنت.
- تشظي الفضاء العمومي إلى مجموعات انطوائية يغلب عليها الطابع التنافري والعدائي في التعاطي مع قضايا الشأن العام، وانحصار المجال الخاص لصالح العام.
- سيطرة الطابع الفضائحي في تناول القضايا السياسية بدل النقد والجدل العقلاني الجاد.
- تشكل مجتمع مدني افتراضي بديل، تجاوز آلياته تهميشه من المجال العمومي التقليدي، ووسطاء جدد بدل الوسطاء الواقعيين.
- غياب الحوار والجدل والحجاج العقلاني في تناول قضايا ذات الشأن العام، وسيطرة مفردات العمالة والتخوين والعنف الرمزي. ويمكن القول من خلال هذه الخصائص أن الفضاء العمومي في الجزائر حاليا بشقيه لم يرق لمثالية هابرماس.

ومن أبرز القضايا التي أثيرت في الفضاء الالكتروني في الجزائر، وحقق من خلالها الرأي العام الجزائري مكاسب انتقلت بضغطها من العالم الافتراضي إلى توجيه وقيادة الرأي العام الجزائري حملة "خليها تصدي" لمقاطعة شراء السيارات بهدف خفض أسعارها، بالإضافة إلى مختلف الحملات الالكترونية التطوعية في مختلف المجالات الاجتماعية والبيئية.

وفي الجانب السياسي، نذكر خاصة الحراك الشعبي الذي عرفته الجزائر في فيفري 2019، والذي يصعب فيه الفصل بين العالمين الواقعي والافتراضي؛ حيث أن خروج الشعب للشارع كان وليد التراكمات من الإحباطات والغضب الاجتماعي، والإقصاء من مختلف القناعات السياسية والإيديولوجية. وأمام احتكار الفضاء العمومي وإفراغ النشاط السياسي من محتواه، لم يبق أمام الشعب الجزائري سوى التوجه إلى الفضاء الافتراضي للإفصاح عن سخطهم على الوضع، ونشر الصور التي تكذب الخطاب الرسمي والوثائق التي تثبت حالات الفساد والرشاوى، والسخرية من رغبة الرئيس السابق العاجز عن الحركة والكلام في أن يستمر في السلطة، بعد عشرين سنة من الحكم، وكانت السخرية بالرسم الكاريكاتوري والنكت والأشعار. ومن هنا بدأت الدعوات من خلال كل منصات الفضاء العمومي

الافتراضي منذ الإعلان الرسمي للترشح، ونتيجة لتلك المناقشات الافتراضية التي انتقلت إلى أرض الواقع في شكل احتجاجات شعبية سلمية تم العدول عن قرار الترشح، وعرفت الجزائر بعدها مرحلة سياسية جديدة.

2- من الرأي العام إلى الرأي العام الالكتروني:

1.2- مفهوم الرأي العام:

يعتبر مصطلح "الرأي العام" من المصطلحات التي يصعب على الباحثين تحديدها تحديدا دقيقا، وتؤكد الدراسات على صعوبة وضع تعريف دقيق محدد للرأي العام، ويذهب بعض الباحثين إلى أن القدرة على قياس الرأي العام تفوق القدرة على تعريفه وتطويعه، فعلى الرغم من أن المفهوم ظهر في القرن 18، فإنه لم يعرف بعد بشكل محدد، فالرأي العام من الصعب وصفه، ومن غير الميسور قياسه، ومن المستحيل رؤيته، وعلى الرغم من كل هذه الصعوبات فإن قوة الرأي العام لا يمكن تجاهلها في أي مجتمع، ويمكن رد هذا الغموض والاختلاط في التعريف بالرأي العام عموما إلى اختلاف التخصصات والخبرات بالنسبة للعلماء والباحثين والمتصلين عمليا بالرأي العام.

ويعرفه "ليونارد دوب L.Doob" في كتابه الرأي العام والدعاية على أنه " اتجاه جماعة من الناس، نحو مشكلة معينة أو حادث معين، واتجاهات وميول أفراد الشعب إزاء مشكلة ما، في حال انتمائهم إلى مجموعة اجتماعية واحدة، وهو رأي الفئة الاجتماعية التي تتأثر بالمشكلة أكثر من غيرها، ومحصلة ضرب الآراء الفردية"(رضا، عمار، د.ت، ص.18).

ويعرفه "إبراهيم إمام" بأنه " الفكرة السائدة بين جمهور من الناس، تربطهم مصلحة مشتركة، إزاء موقف من المواقف، أو تصرف من التصرفات، أو مسألة من المسائل العامة، التي تثير اهتمامهم، أو تتعلق بمصالحهم المشتركة" (إمام، د.ت، ص ص. 263-264).

2.2- الرأي العام الالكتروني:

تعددت التعريفات التي تناولت مفهوم الرأي العام باعتباره مفهوما واسعا وشاملا، غير أنه وبظهور النمط الافتراضي منه، كان لزاما على الباحثين تقديم تعريفات مناسبة له، رغم ما شاب البعض منها من غموض في الطرح، واختلاف في تحديد ماهيته، باعتبار "الرأي العام الالكتروني" ظاهرة لم تكن موجودة من قبل، وإنما ارتبط ظهورها كنتيجة لظهور الفضاء العام الافتراضي، وتطور وسائل وتكنولوجيات الاتصال. ومن بين تلك التعريفات لمفهوم الرأي العام الالكتروني، نرصد ما يأتي(عشاش، بشير، 2020، ص ص.256-257):

" ذلك الرأي الذي يعبر عن أكبر شريحة ممكنة من الجماهير -داخل القطر الواحد أو خارجه- في هذا الفضاء الواسع على الشبكة العنكبوتية المعروفة بالانترنت، والتأثير على أكبر شريحة يمكن الوصول إليها من خلال هذه الشبكة".

" كل رأي أو فكرة يشارك فيها عدد كبير من الأفراد عبر العالم المتخيل عالم الانترنت، يؤمنون بها ويسعون إلى تحقيقها على أرض الواقع، لتصل إلى نتيجة سياسية عامة، يتم توصيلها كرسالة اتصالية من خلال تلك الشبكة (الانترنت)".

3.2- خصائص الرأي العام الالكتروني:

يتميز الرأي العام الالكتروني بالخصائص الآتية (عشاش، بشير، 2020، ص ص.257-258):

- يكون التعبير عن الرأي في مختلف المواضيع التي تثير اهتمام الناس في سياقات إلكترونية، وعبر فضاءات افتراضية من خلال شبكة الانترنت تحديدا، كالمنتديات والمجموعات الفيسبوكية وساحات الحوار والمدونات الالكترونية، وغيرها من مواقع الشبكات الاجتماعية.
- قد يكون الرأي العام الالكتروني مبنيا داخل المجال الجغرافي للدولة وأحيانا خارجها، على حسب الأهمية التي يكتسيها كل موضوع، فقضية اختطاف الأطفال قد تبدو موضوعا يثير الرأي العام في داخل الجزائر أكثر من غيرها، بينما قضية الرسوم الكاريكاتورية المسيئة للرسول عليه الصلاة والسلام تثير الرأي العام داخل الوطن وخارجه في كل دول العالم الإسلامي.
- الرأي العام الالكتروني مرتبط فقط بالمستخدمين للشبكة العنكبوتية.
- يسعى الرأي العام الالكتروني إلى تجسيد الآراء والتوجهات التي تم التوافق عليها إلكترونيا إلى أرض الواقع، فلا فائدة من تشكيل رأي عام تبقى توجهاته حبيسة فضاء افتراضي، ولا يتم تجسيدها في الميدان.
- يسعى الرأي العام الالكتروني إلى التأثير في أكبر عدد ممكن من المستخدمين لشبكة الانترنت، حتى تتسع دائرة من يتبنون الرأي ذاته.

3- الفضاء العمومي الالكتروني وتغير طرق وأدوات قياس الرأي العام:

أصبح للفضاء الالكتروني كوسيلة إعلام تتميز بخصائص مميزة تجتذب إليها العديد من المشاركين دور رئيس في صياغة وتشكيل الرأي العام؛ بما وفره من إمكانيات وقدرات هائلة في التأثير على الآخرين، الأمر الذي جعل منه أحد العوامل التي تؤثر بقوة على الرأي العام. ومن أهم أدوات الرأي والتعبير عبر الانترنت نذكر(عبد الصادق، 2010، ص ص. 18-20):

- المنتديات: هي عبارة عن برمجيات يتم تركيبها على مواقع الانترنت، لتسمح بتلقي مساهمات وأفكار وآراء من قبل أي شخص يسجل نفسه في المنتدى، وعرضها على المشاركين الآخرين في اللحظة نفسها، ثم إتاحة الفرصة لكل المشتركين الآخرين لقراءة المساهمة فورا والرد عليها في اللحظة ذاتها، سواء بالاتفاق أو الاختلاف، أو بالدفاع أو الهجوم. ومن هنا ينشأ الحوار الديمقراطي بشفافية وبلا قيود.
- التعبير عن الرأي عبر نظام التصويت الهاتفي: حيث يتم الاتصال الهاتفي للمشاركة بالرأي والتعبير، وأيضا عبر الهاتف للمشاركة في أحد البرامج أو التعبير عن مشكلة ما أو موقف معين، والتي تعد جزء من عملية قياس الرأي العام.

- استطلاعات الرأي الالكترونية: حيث أصبحت مادة دسمة في الكثير من المواقع على شبكة الانترنت، والتي تهدف إما إلى استطلاع رأي زوار الموقع تجاه موقف معين، أو محاولة بناء رأي تجاه قضية ما، وأصبح هناك استمارات رأي الكترونية إلى جانب استطلاعات رأي سريعة حول الأحداث الجارية، وتتميز تلك الاستطلاعات بسهولة تسجيل المستطلع رأيه، وإلى درجة الأمان التقنية في الاستطلاع، وتفادي عملية الأخطاء في عملية الإحصاء؛ حيث يتم الإحصاء إلكترونيا.

- آلية التصويت والانتخابات: حيث تستخدم الانترنت في عملية التصويت في الانتخابات، بالإضافة إلى الأدوات الأخرى مثل الهاتف المحمول والثابت، والبرامج الالكترونية التي تساعد على إعداد الجداول الانتخابية وقواعد بيانات الناخبين، وتنقيتها وفرز الأصوات وإعلان النتائج، وتتميز برامج التصويت الإلكترونية بالشفافية والحيادية.

- البريد الالكتروني والمجموعات البريدية: حيث يستخدم لنقل الأفكار والآراء بين الأشخاص، والتواصل السياسي بين المرشحين والناخبين، أو ما بين القادة السياسيين والجماهير، حيث يتم إنشاء مواقع خاصة برؤساء الدول والزعماء بها البريد الإلكتروني الخاص بهم، أو رؤساء الأحزاب السياسية أو قادة الرأي العام. ويتم تجميع أعداد من البريد الإلكتروني في مجموعات يتم التراسل فيما بينهم، وإعلام أعضائها بالمواد الإعلامية بشكل فوري وسريع، والدعوة للانضمام من قبل أي مستخدم للانترنت، حيث تكون العضوية بها مفتوحة.

- مواقع الانترنت الخاصة: حيث أدت سهولة إنشاء موقع على شبكة الانترنت إلى اتجاه الأفراد، أو المنظمات، أو الأحزاب السياسية أو منظمات المجتمع المدني إلى إنشاء مواقع خاصة تعرض قضايا معينة، حيث رخص التكلفة وتعدد الوسائط الإعلامية مكن أيضا من إنشاء إذاعات عبر الانترنت، أو بث مواد إعلامية بما يقترب من وسيلة إعلام خاصة لكافة التيارات السياسية والدينية.

- المدونات: تعتبر آلية للنشر الالكتروني على الانترنت بأسلوب سهل، وأيضا وسيلة نشر عامة أدت إلى زيادة دور الانترنت باعتبارها وسيلة للتعبير والتواصل أكثر من أي وقت مضى.

- مواقع التوقيعات الإلكترونية: والتي تتيح فرصة التسجيل بعدد كبير كمعارض أو مطالب بتغيير سياسة معينة، حيث تعتمد شرعية تلك التوقيعات بكم التوقيعات التي تجمعها عبر التسجيل من خلال مواقعها. وتكون تلك التوقيعات نوعا من المعارضة السلمية، والتعبير عن آراء مختلفة.

- رسائل SMS والهاتف: حيث يتم استخدام رسائل الهاتف في حشد التعبئة السياسية، والإطلاع على أخبار الانتخابات، وخاصة مع اندماج خدمات الانترنت والتحويلات المالية والخدمات التلفزيونية والإذاعية من خلال الهاتف المحمول، وكذلك إمكانية التصويت في الانتخابات من خلاله.

- مواقع الشبكات الاجتماعية: وهي تلك المواقع التي تتيح فرصة التعارف والاتصال بين عدد كبير من الأفراد على مستوى العالم، كما يتم إنشاء مجموعات يمكن أن تجتذب إليها المزيد من الأفراد، وتتميز تلك المواقع بسرعة تناقل المعلومات والصور، وخاصة مقاطع الفيديو، ومن أبرزها فيسبوك وتويتر.

- الاستفتاء عبر الإيميل: ويتضمن إرسال استمارة الاستفتاء عبر الإيميل، ويقوم المبحوث بإعادة إرسالها عقب الإجابة عليها، وهذا النوع يحتوي على أسئلة بسيطة وقليلة مع إضافة بعض الأسئلة المفتوحة، وتصلح هذه الطريقة بالنسبة للاستفتاء الصغير على عينة كبيرة، وتكون الإجابة عالية في حالة استخدام عدد محدود من الأسئلة.

- الاستفتاء عبر مواقع الانترنت: هذا النوع من أبحاث السوق يتطلب إنشاء مواقع خاصة؛ فالأبحاث التسويقية تعتبر وسيلة سهلة الوصول إليها، وتتسم بالتفاعلية والانتشار.

- استطلاعات الرأي الالكتروني: وهي عبارة عن استمارة قد تكون صغيرة أو بسيطة تهدف إلى استطلاع رأي زائري الموقع حول أحد القضايا الهامة؛ حيث يتم إظهار النتائج وعدد المصوتين ونسب المشاركة.

- التعليقات الالكترونية: وتعني قيام المستخدم بكتابة تعليق على خبر أو حدث معين للتعبير عن رأيه أو موقفه من قضية ما، وهناك عدد من المواقع تتيح تلك الخدمة.

ثالثا: نتائج الدراسة وتحليلها:

1- عرض النتائج وتفسيرها:

المحور الأول: دور الفضاء العمومي الافتراضي في تفعيل وتعزيز المشاركة السياسية للمبحوثين:

- أهم الفضاءات الاليكترونية التي يستخدمها المبحوثون: أفرزت نتائج هذا المحور أن شبكة "**فيسبوك**" تحتل المرتبة الأولى من بين أكثر شبكات التواصل التي يستخدمها المبحوثون، حيث قدرت نسبتها بـ25.17%، ويرجع ذلك لانتشارها الواسع؛ حيث أضحت فضاء لنشاطات متعددة بالنسبة لجمهور المستخدمين، من كل الفئات العمرية والشرائح الاجتماعية، كما تبلور دور هذه الأخيرة، حيث صارت تلعب أدوارا جديدة إعلامية، اجتماعية وسياسية، من خلال البث المستمر والمتواصل للأخبار والمعلومات، وكذا أدوارا توعوية تحسيسية في إطار الحملات الإنسانية المتعددة. ونجح الفيسبوك في الجزائر في تشكيل الآراء، وتغيير القناعات، ويعتبر "الحراك الشعبي" من أبرز أمثلة نجاحه على تجسيد النقاش الافتراضي إلى أرض الواقع. فيما يحتل "**اليوتيوب**" المرتبة الثانية لدى مفردات العينة بنسبة 24.49%، وهذا يدل على المكانة البالغة لهذا الموقع عند المبحوثين، بسبب خصائصه التي تميزه عن أي شبكة اجتماعية أخرى. واحتل موقع "**انستغرام**" المرتبة الثالثة بنسبة قدرت بـ21.09% من الاستخدامات؛ فبالرغم من حداثة هذا التطبيق مقارنة ببقية المواقع، فقد بدأ يعرف انتشارا أوساط الشباب الجزائري، نظرا لخصائصه التي تعتمد على مبدأ مشاركة الصور. فيما قدرت نسبة استخدام "**تويتر**" 14.26%، وهي نسبة متراجعة مقارنة بالمواقع السابقة؛ وذلك لأن هذا الموقع يغلب عليه طابع الجدية، ويمنح فرصة لكتابة كلمات قليلة ودقيقة، لا تتجاوز التغريدة 140 حرفا، وهذا يحد من حرية تعبير المبحوثين عن آرائهم. وتقاربت نسبة استخدام "**المدونات**" مع نسبة استخدام "تويتر"، حيث قدرت بـ14.28%؛ ويمكن إرجاع ذلك إلى حجم انتشار المدونات وخصائصها التي قد لا تتميز بنفس

خصائص انتشار باقي المواقع؛ حيث أنها لا تحظى باهتمام كاف من المستخدمين، فعادة ما نجدها تستقطب اهتمام النخبة فقط، وعادة هم يشكلون جمهورها، كما أن الأبحاث والدراسات حولها تعتبر محدودة مقارنة بباقي الشبكات.

– أهم القضايا السياسية الجزائرية التي يتابعها المبحوثون عبر تلك الفضاءات: بينت النتائج أن "**متابعة الحملة الانتخابية لاستفتاء تعديل الدستور 2020**" تحتل الصدارة من بين أهم القضايا السياسية الراهنة في الجزائر التي يتابعها المبحوثون، حيث قدرت نسبتها بـ28.32%. وقد بدأت هذه الحملة منذ 07 أكتوبر إلى غاية 28 من نفس الشهر، والتي يشارك فيها أعضاء من الحكومة، وجمعيات وطنية وأحزاب سياسية عبر وسائل الإعلام العامة، أو عبر الفضاءات العمومية التقليدية من طرف السلطات الرسمية، أو حتى عبر الفضاءات العمومية الافتراضية، من خلال ما يتم تداوله حول فحوى هذا التعديل. ومازالت "**محاكمة بعض الوجوه السياسية والعسكرية خلال حكم الرئيس السابق**" عبد العزيز بوتفليقة تحتل صدارة المشهد السياسي في الجزائر لدى المبحوثين، حيث قدرت نسبة متابعتها من طرفهم 26.59%، أين وصفت هذه المحاكمات بالسابقة في تاريخ العدالة الجزائرية، والتي بدأت في سبتمبر 2019، ومازالت مستمرة لحد الساعة، حيث واجه المتهمون تهم المساس بسلطة الجيش، والمؤامرة ضد سلطة الدولة، وكذلك تهما بالفساد المالي، ومنح امتيازات غير مستحقة لبعض رجال الأعمال، والتمويل الخفي لحملة "بوتفليقة". وانتشرت التعليقات والتحليلات من طرف الرأي العام الجزائري حول تلك المحاكمات عبر الفضاء العمومي الافتراضي، معبرين في أغلبها عن عدم رضاهم عن تلك الأحكام، إذ وجدوها متسامحة بالمقارنة مع الأضرار التي خلفها من صدرت بحقهم الأحكام في الاقتصاد الجزائري. في حين بلغت نسبة "**مناقشة مسودة الدستور**" 25.66% من مجموع أهم القضايا السياسية التي يتابعها المبحوثون، وذلك ربما لتجاوز وقت المناقشة وبداية الإجراءات العملية للاستفتاء على المسودة، والتي تترجمها الحملة الانتخابية. ومع ذلك احتلت هذه القضية مرتبة هامة لدى المبحوثين، وذلك لمحاولة فهم ما ورد من تغييرات في بعض مواد الدستور، وأيضا مناقشتها لمعرفة مدى استجابتها لتطلعات الشعب، سواء عبر الفضاء العمومي التقليدي أو الافتراضي من خلال شبكات التواصل الاجتماعي، حتى أنه تم فتح صفحات فيسبوكية لهذا الأمر، ومن أمثلة ذلك نذكر صفحة "مناقشة مسودة دستور الجزائر 2020"، التي أنشئت بتاريخ 28 ماي 2020، تزامنا مع انطلاق مناقشات المسودة والتي أجلت حتى تلك الفترة بسبب جائحة كورونا. واحتلت قضية "**الوساطة الجزائرية الليبية**" آخر اهتمامات المبحوثين، بنسبة 19.47%؛ ربما لأولويات الأحداث السياسية الراهنة من تعديل للدستور في أجندة الرأي العام الجزائري.

– الفضاء العمومي الافتراضي والمشاركة السياسية للمبحوثين: أوضحت نتائج الدراسة أن أغلب المبحوثين يتفاعلون أحيانا مع تلك القضايا السياسية عبر الفضاءات العمومية الافتراضية بنسبة 37.19%، من خلال مشاركتها مع أصدقائهم أو مناقشتها وعرض وجهات نظرهم بنسبة 25.61%، أو الإعجاب بها بنسبة 24.80% أو حتى إعادة نشرها على جدران صفحاتهم الخاصة بنسبة 23.96%.

ومنذ استخدام تلك الفضاءات في المناقشات، توضحت الرؤية السياسية لديهم أكثر، وذلك بنسبة 29.27%، وزادت الثقافة السياسية لنسبة 26.01% منهم، في حين تشوشت المعارف السياسية لـ22.76% من المبحوثين، ولم يحدث أي تغيير لـ21.95%.

وانعكس استخدام المبحوثين لتلك الفضاءات الافتراضية على سلوكهم الانتخابي في الانتخابات السابقة، حيث تغير سلوك 35.53% منهم نحو المشاركة في الانتخابات، بينما تغير سلوك 33.05% منهم نحو مقاطعتها، في حين لم يتغير سلوك 31.40% منهم.

وتدل هذه النتائج على أن المشاركة السياسية عبر منصات التواصل الاجتماعي تميزت بالفعالية، عبر محادثات سياسية افتراضية، أفرزت نوعا جديدا من التداول الديمقراطي قابلا للتطبيق، وهذا النوع من الديمقراطية سهل عملية التشاور العقلاني عبر المجال الافتراضي.

المحور الثاني: مواقف المبحوثين من المشاركة في استفتاء تعديل الدستور:

– المشاركة في استفتاء تعديل الدستور لها أهمية كبيرة: أوضحت النتائج أن متوسط شدة اتجاه المبحوثين نحو هذه العبارة قدر بـ2.11، ما يشكل اتجاها محايدا من طرف المبحوثين.

– المشاركة في استفتاء تعديل الدستور حق وواجب وطني: أوضحت النتائج أن متوسط شدة اتجاه المبحوثين نحو هذه العبارة قدر بـ2.1، ما يشكل اتجاها محايدا من طرف المبحوثين.

– المشاركة في استفتاء تعديل الدستور تساهم في تعزيز الأمن والاستقرار: أوضحت النتائج أن متوسط شدة اتجاه المبحوثين نحو هذه العبارة قدر بـ2.1، ما يشكل اتجاها محايدا من طرف المبحوثين.

– المشاركة في استفتاء تعديل الدستور فعل حضاري: أوضحت النتائج أن متوسط شدة اتجاه المبحوثين نحو هذه العبارة قدر بـ2.1، ما يشكل اتجاها محايدا من طرف المبحوثين.

وما يلاحظ على هذه النتائج أنه ورغم وجود عدد كبير من المبحوثين لا يولي الاستفتاء والانتخابات عموما اهتماما، إلا أن هناك نسبة معتبرة منهم ترى بأن التغيير ينطلق من العملية الانتخابية؛ ويمكن تفسير ذلك بأن هذه الفئة من الشباب آمنت بأن العنف والشارع كآلية، وإن كانت تأتي بنتائج فإنها غير أكيدة بالدرجة الأولى، وثانيا لها سلبيات كثيرة تنجر عنها، ولذلك سعت إلى ترسيخ الحل الانتخابي كآلية للتغيير ينبغي استغلالها. وقد تكون هذه الفئة ممن كانوا فاعلين أساسيين في الحراك الشعبي، الذين آمنوا بجزائر جديدة تشجع الشباب على المشاركة في الحياة السياسية، مما يدل على ترجمة مطالب الحراك على أرض الواقع فيما يتعلق بإعلاء صوت الشباب، وتبني آرائه بتوسيع دائرة المشاركة السياسية ومحاربة الاحتكار السياسي، وإزالة مسببات العزوف السياسي للشباب.

– المشاركة في استفتاء تعديل الدستور لن تغير شيئا من الواقع: أوضحت النتائج أن متوسط شدة اتجاه المبحوثين نحو هذه العبارة قدر بـ2.07، ما يشكل اتجاها محايدا من طرف المبحوثين؛ ويمكن أن نرجع ذلك إلى الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المزرية، التي امتدت وتواصلت مرحلة طويلة، أجريت خلالها انتخابات عدة (محلية، تشريعية، رئاسية)، مما أفقدها المصداقية لدى المبحوثين، إلى حد الاقتناع بأن

الاستفتاء لن يكون آلية للتغيير المنشود. كما أن بعض الشباب، ومن خلال فضاءاتهم الالكترونية، أوضحوا أن التعديل الأخير للدستور لا يعدو نسخة معدلة تعديلا طفيفا من الدستور السابق، وهذا لا يترجم حجم تطلعاتهم في التغيير نحو ما اصطلح عليه بـ"الجزائر الجديدة" بعد حراك شعبي، وانتفاضة كبيرة على مخلفات النظام والممارسات السياسية السابقة.

– المشاركة في استفتاء تعديل الدستور مضيعة للوقت والجهد: أوضحت النتائج أن متوسط شدة اتجاه المبحوثين نحو هذه العبارة قدر بـ2.07، ما يشكل اتجاها محايدا من طرف المبحوثين.

– المشاركة في استفتاء تعديل الدستور لا تهمني: أوضحت النتائج أن متوسط شدة اتجاه المبحوثين نحو هذه العبارة قدر بـ2.05، ما يشكل اتجاها محايدا من طرف المبحوثين.

ويمكن إرجاع تلك النتائج إلى الانزلاقات التي عرفها المجال السياسي في الجزائر، مما جعلها سببا لامتناع وإعراض الشباب عن ممارسة السياسة بأي شكل من الأشكال، حتى في أبسط الصور؛ وهذا لأن المبحوثين يرون أنهم يعيشون واقعا سياسيا مشوها، وهو شعور يرتبط بمدى عدم تحقق الوعود التي أطلقتها السلطة، أو المترشحون في الأحزاب خلال المراحل الانتخابية السابقة.

المحور الثالث: اعتماد المبحوثين على الفضاء العمومي الافتراضي في تشكيل آرائهم نحو استفتاء تعديل الدستور 2020:

أنماط استخدام المبحوثين للفضاءات الافتراضية لتشكيل رأي عام نحو استفتاء تعديل الدستور: بينت النتائج أن أغلب المبحوثين تعرفوا على مشروع تعديل الدستور 2020، من خلال عدة مصادر أهمها فضاءات الانترنت أو الفضاء العمومي الافتراضي، وذلك بنسبة 53.72%، في حين تعرفت نسبة 46.28% منهم على المشروع من خلال وسائل الإعلام التقليدية؛ وهذا ما يثبت هجرة واسعة نحو الفضاء الافتراضي، إثر تقلص ثقة الجمهور بالإعلام التقليدي، باعتباره أداة من أدوات السلطة السياسية، وباعتباره يخضع لمنطق السوق ونسب المشاهد(في الإعلام التقليدي الخاص)، ولصناعة السياسات التحريرية خدمة للصورة والشكل والعاطفة، بدلا من إدارة صراع الأفكار ومقاربة الحجة بالحجة، كما هو متاح في الفضاء الافتراضي. وتابعت أغلبية المبحوثين تلك المناقشات بشكل غير دائم، وذلك بنسبة 37.19%، فيما تابعته نسبة 29.75% بشكل كامل؛ وذلك لأخذ فكرة عن فحوى التعديلات، بالرغم من أن هذا الموضوع لا يعد الشغل الشاغل لمفردات العينة، وكذلك لكثرة الحديث عنه من خلال مختلف الفضاءات، جعل البعض منهم ينفر من المتابعة الكاملة له.

أهم النقاط التي أثير بشأنها نقاشات موسعة على منصات الفضاء العمومي: أما أهم النقاط التي لاحظ المبحوثون بشأنها نقاشات موسعة على منصات الفضاء العمومي، أو كانوا طرفا في النقاش فنذكر المادة التي تسمح للجيش بالمشاركة في عمليات إعادة السلام وحفظه، وذلك بنسبة 24.40% من مجموع نقاط النقاش، حيث يلاحظ أن هذا النص الدستوري أصبح مادة دسمة للنقاش في مختلف الفضاءات بين مؤيدين له، يرون أنه حان الوقت للجيش الجزائري للمشاركة في إطار عمليات حفظ السلام الأممية

فحسب، وأن ذلك لا يتعارض مع عقيدة الجزائر بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وأن الجزائر قد شاركت في عدة عمليات مشابهة من قبل دون أن يثير ذلك أية نقاشات أو تحفظات، وأن العالم اليوم في طريق تشكيل نظام دولي جديد، على الجزائر أن تكون مستعدة كي تتمكن من التموقع عالميا. وبين معارضين لذلك يرون أن الأمر سيمهد لإقامة قواعد عسكرية أجنبية في البلاد، وأنه اعتداء على سيادة الشعوب الأخرى.

والتوظيف السياسي لمكونات الهوية الوطنية في الجزائر (اللغة العربية/ اللغة الأمازيغية/ الدين الإسلامي) بنسبة 21.26% من النقاط، وتقاسمت بقية النقاط المتمثلة في تحديد الولاية الرئاسية باثنتين لخمسة أعوام لكل واحدة ، الالتباس الذي طال ديباجة المسودة في مدى نسبها إلى المحاور المقترحة أو اعتبارها كيانا منفردا ومستقلا عن المواد و شكليات المسودة والادعاء بأنها كانت باللغة الفرنسية وترجمت للغة العربية مما يفتح باب التأويل أثناء الترجمة، وذلك بنسبة 18.11%. ويمكن القول إجمالا أن هذه المسودة عرفت نقاشات عميقة في مختلف نقاط التعديلات التي طرحتها، ما يثبت أهمية موضوع التعديل لدى المبحوثين.

- مساهمة الفضاءات العمومية الافتراضية في تشكيل رأي عام حول استفتاء تعديل الدستور 2020:

وقد ساهمت تلك الفضاءات الالكترونية في تزويد المبحوثين بمعلومات حول المواد المعدلة في الدستور، وذلك بنسبة 36.36%منهم، في حين ساهمت في ذلك إلى حد ما بنسبة 33.88%، ولم تساهم تلك المنصات في تزويد نسبة 29.75% من المبحوثين بالمعلومات.

وبعد الاطلاع على المناقشات حول تعديل الدستور من خلال هذه الفضاءات الافتراضية، تمكنت نسبة 52.06% منهم من تشكيل رأي عام حول الدستور المعدل، فيما لم تتمكن نسبة 47.93% منهم بعد من تكوين رأي. وقررت نسبة 35.53% من المبحوثين الذين تمكنوا من تشكيل رأي عام حول تعديل الدستور المشاركة في الاستفتاء والإدلاء بصوتها في الفاتح من نوفمبر 2020، وتعتبر هذه الفئة من الشباب الذين استفادوا من توضيح النقاط الغامضة حول التعديل من خلال تلك المناقشات على فضاءاتهم الالكترونية، ما مكنهم من اتخاذ قرار بالتصويت وممارسة حقهم في المشاركة السياسية.

بينما قررت نسبة 33.88% منهم مقاطعة ذلك الاستفتاء، وهي نسبة معتبرة؛ حيث يعد العزوف عن التصويت ظاهرة ذات أهمية بالغة لأنه يعتبر بالمعنى الضيق قرارا متعمدا بعدم التصويت، غير أنه أصبح يطلق على جميع من لا يقترعون لاتصافهم باللامبالاة، أو الاغتراب في الحياة السياسية، وقد يبدأ هذا العزوف انطلاقا من عدم التسجيل في القوائم الانتخابية، كأولى الأشكال التي يظهر فيها، كما يمكن أن يكون عن طريق عدم الذهاب إلى الانتخاب. وفي مستوى ثالث، يظهر في إفساد ورقة التصويت، أو ترك الظرف فارغا، وكل هذه المظاهر تعد شكلا للامتناع عن التصويت. ويرى كثير من المختصين بأن وضعية العزوف الحاد هو وليد تراكمات تعود إلى تسعينات القرن الماضي، فاعتماد أسلوب التزوير، والتلاعب بإرادة الناخبين من طرف السلطة، وعدم جدوى المنتخبين في تقديم الخدمة

وأداء الرسالة التي انتخب لأجلها، فضلا عن استشراء الفساد في مفاصل المؤسسات الرسمية والسياسية للدولة، حولها إلى مصدر للنفور والهروب منها لاسيما من قبل الشباب. في حين شكلت نسبة 30.58% من المبحوثين الذين لم يقرروا بعد المشاركة من عدمها؛ وذلك لعدم اتضاح الرؤية السياسية لهم بعد.

- الأساليب المستخدمة من طرف المبحوثين للمشاركة برأيهم حول موضوع الاستفتاء عبر الفضاء العمومي الافتراضي: يعتبر الإعجاب بمختلف الصفحات الافتراضية من أهم الأساليب التي يستخدمها المبحوثون للإطلاع على موضوع تعديل الدستور عبر الفضاءات الالكترونية، وذلك بنسبة قدرت بـ27.27%، في حين تساوت نسبة تفضيل الانضمام إلى مجموعات نقاشية افتراضية حول هذا الموضوع، ونسبة الاكتفاء بمتابعة المنشورات بـ25%، في حين كانت نسبة أسلوب مشاركة كل المنشورات الخاصة بهذا الموضوع على صفحات المبحوثين أو قنواتهم 22.72%. ولم يدخر المبحوثون أسلوبا من أساليب التفاعل الافتراضي في هذا الموضوع إلا واستخدموه، مما يثبت نشاطهم التفاعلي، وتحولهم إلى مستخدم فعال أو مواطن رقمي فعال، على أمل أن ينعكس ذلك على أرض الواقع.

2- النتائج العامة للدراسة: توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

يستخدم المبحوثون مختلف الفضاءات الالكترونية بنسب متقاربة، غير أن فيسبوك يبقى الأفضل للشباب الجامعي الجزائري بسبب خصائصه التي تميزه عن غيره، ويناقشون مختلف القضايا السياسية الراهنة في الجزائر عبر تلك الفضاءات بنسب متقاربة، وعلى رأسها الحملة الانتخابية لاستفتاء الدستور، ومحاكمة بعض الوجوه السياسية السابقة، ومسودة الدستور 2020، بالإضافة إلى موضوع الوساطة الجزائرية لحل الأزمة الليبية. وأحيانا ما يتفاعلون مع هذه النقاشات الالكترونية، وذلك من خلال مشاركتها مع الأصدقاء، مناقشتها وعرض وجهات النظر داخل المجموعات، ومشاركتها مع الأصدقاء أو حتى إعادة نشرها على صفحاتهم. ونتيجة تلك المناقشات كانت توضيح رؤيتهم السياسية أكثر، لدرجة أن سلوكهم الانتخابي قد تغير نحو المشاركة في الاستحقاقات السابقة.

كما بينت النتائج أن للمبحوثين مواقف محايدة من استفتاء تعديل الدستور 2020، وأن فضاءات الانترنت من أهم وسائل التعرف على مشروع التعديل، وأنهم أحيانا ما يتابعون تلك النقاشات التي تدور حول المادة التي تسمح للجيش بالمشاركة في عمليات إعادة السلام وحفظه كأكثر نقاط التعديل التي جذبت اهتمامهم، وأن تلك الفضاءات ساهمت كثيرا في تزويدهم بمعلومات حول المواد المعدلة في الدستور. وبعد الإطلاع على المناقشات حول تعديل الدستور من خلال هذه الفضاءات الاليكترونية، تمكنت الأغلبية من المبحوثين من تشكيل رأي حولها، لدرجة أنهم قرروا المشاركة في هذا الاستفتاء. ويعتبر الإعجاب بمختلف الصفحات السياسية التي تتطرق لموضوع الاستفتاء من أهم الأساليب التي تستخدمها للإطلاع على موضوع تعديل الدستور عبر الفضاءات الاليكترونية، بالإضافة إلى أساليب أخرى.

خاتمة:

ختاما، نصل إلى أن الفضاء العمومي في الجزائر تحول من فضاء محدود للنقاشات كما كان في القديم في الصالونات والنوادي والفضاءات الرسمية...، إلى فضاء رقمي افتراضي غير محدود المعالم، وقد أتيحت فرصة إبداء الرأي للجميع بعدما كانت مقتصرة على النخبة، وذلك بعدما تجاوزت الفضاءات الالكترونية دورها الذي كان منحصرا في التعارف والدردشة وإقامة الصداقات..، وتحولت إلى بوابة وفضاء لمناقشة مختلف القضايا السياسية الواقعية، التي نقلتها من الواقع إلى المواقع، بفضل قدرتها على حشد الجماهير أكثر من الواقع. ولعل عرض مناقشة مسودة تعديل الدستور على المواطنين عبر تلك الفضاءات، بسبب ظروف الحجر الصحي الذي فرضته جائحة كورونا تعد أهم مظهر من مظاهر تمكن الفضاء الالكتروني من إدارة الحوار وتشكيل الرأي العام الجزائري حول المشروع حاليا بعد موضوع الحراك الشعبي. وجاءت هذه الدراسة في فترة فتية من التحول السياسي في الجزائر، بعد عام من أكبر حدث سياسي غير فيها مجرى الأحداث السياسية، وانجرت عنه محاولات القطيعة مع أشكال الممارسات السياسية السابقة، وبالتالي محاولة السلطة إبداء نيتها في التغيير الفعلي من خلال فتح المجال لما يعرف بالديمقراطية التشاركية، أين يكون فيها المواطن فاعلا أساسيا، لا مستقبلا سلبيا، ولعل عرض مشروع التعديل للنقاش عبر مختلف الفضاءات التقليدية والالكترونية، وكذلك قرار إجراء استفتاء شعبي وليس الاكتفاء بتمريره عبر البرلمان دليل على صدق نوايا السلطة في مسعاها، غير أن الشباب الجزائري مازال متخوفا ومترددا في المضي قدما في المشاركة السياسية الإيجابية بالرغم من تواجده المكثف عبر شبكات التواصل الاجتماعي، لأسباب تم التطرق لها سابقا، وعليه لابد من تفعيل هذه الفضاءات أكثر للنقاش الجاد والبناء لزيادة الوعي السياسي للمواطنين، والوصول إلى المواطنة الرقمية الحقة.

قائمة المراجع:

- إمام، إبراهيم (د.ت). أصول الإعلام الإسلامي وتطبيقاته، القاهرة: دار الفكر العربي.
- بن عياش، رباب. (2016). رمزية الصورة في الفضاء العمومي الافتراضي في الجزائر. مجلة الصورة والاتصال، جامعة وهران 1، مجلد 5، عدد 19، 9-28.
- بن بوزيان، عبد الرحيم. (2017، 01 ديسمبر). الفضاء العمومي الافتراضي عبر الصفحات الإخبارية لموقع فيسبوك. مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الوادي، عدد24،76-88.
- تواتي، فاطمة الزهراء ومالفي، عبد القادر. (2013، 01 سبتمبر). الفضاء العمومي والإعلام الجديد. مجلة الصورة والاتصال، العدد 5، 29-38.
- حمزة، هواري.(2015، سبتمبر). مواقع التواصل الاجتماعي وإشكالية الفضاء العمومي. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ورقلة، العدد 20.
- رضا،هاني وعمار، رامز محمد.(د.ت). الرأي العام والإعلام والدعاية.(ط1). لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

- صغير عباس، فريدة.(2018، أكتوبر). تجليات الفضاء العمومي الافتراضي من خلال التفاعل الافتراضي عبر المجموعات الافتراضية. المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، جامعة جيجل، عدد4 ، 114-137.
- عبد الصادق، عادل.(2010، ديسمبر). الفضاء الالكتروني والرأي العام: تغير المجتمع والأدوات والتأثير. مجلة قضايا استراتيجية، العدد01، 02-49.
- عشاش، نورين وبشير، محمد.(2020 ، جويلية). الرأي العام الالكتروني وحرية الرأي والتعبير في المجال الافتراضي. المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، جامعة باتنة1، مجلد 5، عدد2،251-269.

International Encyclopedia of the Social Sciences. Public Sphere
تم استرجاعها في تاريخ 2020.10.02 ، من موقع www. Encyclopedia.com.